

عليه الداهية وكان عليه حيا الأعراب لأن الكلمة المنبئة إذا سجدت في ذلك للفظ
 اعرابها لكنها بنيت لأن الأعلام المنبئية أعلام لفظية فيجب ان تعرفها للفظ المعنى
 فنهى الوصف باقي في جميعها الذي هو وصفان فالله والاعلام المنبئية كقظام ومعان
 فينوها على خلاف القياس لانه لها شرحا للعلم المنقول في الوصف ومنها أنواع المنبئية
 الأصوات وهي ما حكم بصوت لفظي صوتا لغراب وماء لصوت الضبية وسب
 لصوت مشا والبرقند التنب وطول الحكاية الصوت الذي يحدث عند وقع الحجارة
 وقال الرخية وشرط الحكاية ان يكون مثل الحكي وهذه الالفاظ لم يخرج وقت من
 حكمة يخرج كان صحيحة وليس الحكي كذلك إذ الحيات والجم والسحابات لا يجرى لفظها
 بالوقوف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى اليراد اصواتها التي هي شبه الحكي
 المحرف في اناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من جرد وجمع لانها تعلم
 او يتفهم مثل ذلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تخفى مثل الكلام الصادر من
 الانسان الا انه اذا تكلم في البيعة فاجرها على اذ في نايك في التبدل في الصوت
 فصار الواقع في كلامه كالحكاية من تلك الاصوات او صوتها بالها باما اللهباء
 كتحديد في الحيا المحيرة وتنفيها للغير المناخ واما الزجر كمالا للليل وعدم اللجمل
 وقد جعل بعض هذا القسم في صوتها بالها بوعاء وزجر من قبل اساء الإقفا
 وليس بهد لاها للبت على لغيره فيكون في صوت الامر ويؤدي ذلك لان يكون
 المتكلم على طابا ليعمل امثال الاز ومثله لا يصد عن فاعل وانما يفصله
 الاصوات اقتياد ما لا يعقل بالصوت بالمعنى الما جرى الله عادة هذا النوع من الاصوات
 عن سماع ذلك وليس المقصود منه سماعه وطالبه لا يتأثر منه وترواح الميق
كلمات وهي كل اسم مركب وذات جنس في نحو زيد وعبد الله ويا طهرا او غيره ذلك وقد
 علمت في باب لغواع ما يترتب على اذ قال كل كلمة التعريف من الحلال من كذا في فضل
 ما ليس كذلك كونه وعيسى وابراهيم ليس منها قبل العار به نسبة وقد افضل في

علا فان من جرت في الاصل نسبتها فغيره ونحوها يطوع علما ايضا اذ بنى اجزاء في الاصل
 نسبتا سائرا في وقتها وفتحا الى ما خرج عن عبدالله غير لامر عرب وانما تان بطرق الافاضة
 لاخرها لانه يبين والكلام في الحيات ونحوها بان التعريف بهذا التعريف ما يفيها على
 شرا اما يقال في ان بناءه ليس للتركيب بل للعلم بان في اصله من جنس هو حيلة وا
 جعل علمه كذلك ليعلم انه من اصله كذلك وقال الحجاز لا توفى قيل العلم باعرابها
 تارة لانها من غوا كالكلام لا الكلام وما بعدها فهي بحكمة اللفظ فلا يلائم بها
 معرفة في الظاهر وبمنية لاستفهامها اعرابها لانه كانت عليه غريبة او شيا
 او بالكون الذي كان كذلك هنا طلبة المالك وغيره يمكن ان يوجه بعض الحية وندوة
 من جنسها فان يترجمه نسبة وهي شبهة العطف فان كان الحيا الثانية من المراكب
 كسوية وتطوي كراية الاقلام الساكنة من مثلها في غير آخر الجزء الاول طلبا للفتنة
 وبقاؤه المشابهة الحق فظن الحيا احتياجا لانه في امانا الجزء الاخير فاجب لانه من
 الاصول ان كان في الثانية مضنفا فحقا اياها فان الاجزاء من اجزاء بين لغيره العنصر
 بعض الفعل في عن التركيب من جنسها في الثانية في بعض معناه في الاصل خمسة
 وعشر حذفت الواو واقتطارا وبيها الجزان اما بنا في الثانية فلقبته من الحرف واما بناء
 الاول فلكونه اشبهه صد والكلمة كاللما من زيد وواجب الامارة غير الحرف باعتبار ان
 خياص وان اصيب في الاخر نحو هذه خمسة عشر من يدنا ليزول شاذه بالاضافة لقيام
 موجبا لبقاء معناها وهذا ملحق به في وقال الاخفش الاضافة من ضمنا بعضه في
 اليقظة المحاللة الاولى من الاعراب هذا مقابل الاشارة الذي اشار الى المؤلف وفضلته
 الامانة لا يزول شاذه بدونها نحو خمسة عشر من جرحا بالامانة بالامانة المقصود
 للاعراب يتدفع بان الجزء الذي يترتب الام من المركب وهو صدق يتعلمه بالرو
 دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخر لانه في الاصل والاضافة التي
 اعتبرها الاخفش في بنى لا تترتب اذ الثانية من قوله تعالى في حيا

العلم

195